CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

CBD/SBI/2/6
14 May 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع الثاني

مونتريال، كندا 9-13 يوليه/تموز 2018

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت*

الصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع في سياق الفقرة 4 من المادة 4 من بروتوكول ناغويا

مذكرة من الأمينة التنفيذية

مقدمة

1- طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اجتماعه الثاني إلى الأمينة التنفيذية أن تعد، في سياق الفقرة 4 من المادة 4 من البروتوكول، دراسة بشأن المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد ما الذي يشكل صكا دوليا متخصصا متعلقا بالحصول وتقاسم المنافع، وما يمكن أن تكون عملية ممكنة للتعرف على مثل هذا الصك، وأن تحيل هذه الدراسة لتواصل الهيئة الفرعية للتنفيذ النظر فيها قبل أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اجتماعه الثالث (المقرر NP-2/5، الفقرة 3).

2- وبناء على ذلك، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، كلفت الأمينة التنفيذية فريق بحث من مركز ستراثكلايد لقانون البيئة والإدارة البيئية، جامعة ستراثكلايد، بإعداد الدراسة.

3- ويعرض الجزء أولا من هذه الوثيقة نظرة عامة على الدراسة، ويحتوي الجزء ثانيا على عناصر مقترحة لمشروع توصية. وترد الدراسة كاملة في وثيقة إعلامية (CBD/SBI/2/INF/17).

أولا- نظرة عامة على الدراسة المتعلقة بمعايير تحديد ما الذي يشكل صكا دوليا متخصصا متعلقا بالحصول وتقاسم المنافع، وعملية ممكنة للتعرف على مثل هذا الصك

4- كان الهدف من الدراسة استكشاف معايير يمكن استخدامها لتحديد ما الذي يشكل صكا دوليا متخصصا متعلقا بالحصول وتقاسم المنافع في سياق الفقرة 4 من المادة 4 من بروتوكول ناغويا، وما يمكن أن تكون عملية ممكنة للتعرف على مثل هذا الصك.

5- وتتناول هذه الدراسة تحليل المادة 4(4) من منظور نصها وسياقها (في سياق أحكام البروتوكول ذات الصلة، لا سيما أحكام المادة 4 الأخرى) والغاية المتوخاة منها (في سياق الهدف والغرض من البروتوكول)، بما يتماشى مع القواعد العامة

* CBD/SBI/2/1.

لتفسير المعاهدات الواردة في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.[1] وتناقش الدراسة بعد ذلك، أهمية مفهوم *"القانون الخاص"* في القانون الدولي العام وفي أعمال لجنة القانون الدولي المعنية بتجزؤ القانون الدولي، وفي الدعم المتبادل كمفهوم أوسع يتجاوز تطبيقه نطاق المعاهدات الدولية. وتدعم هذه الاعتبارات سلسلة من المعايير الممكنة لتحديد صك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع. وتستكشف الدراسة بعد ذلك الممارسات الدولية والنظريات الأكاديمية بشأن التفاعل بين النظم، بهدف توفير عناصر لعملية ممكنة لتحديد مثل هذه الصكوك. وأخيرا، تستكشف الدراسة ثلاثة سيناريوهات تنطوي على التعرف على صك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع، وتقترح عملية مثلى في هذا المجال. وتعتمد الدراسة على القانون الدولي العام، بما في ذلك قانون المعاهدات، والقواعد العامة للقانون الدولي ونظريات بشأن وضع القوانين الدولية والتفاعل بين النظم.

ألف- تحليل الفقرة 4(4) وتحديد المعايير

6- تتناول المادة 4 من بروتوكول ناغويا العلاقة بين البروتوكول والاتفاقات والصكوك الدولية الأخرى. وتنص الفقرة 4 على ما يلي:

"هذا البروتوكول هو صك تنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع في الاتفاقية. وفي الحالات التي ينطبق فيها صك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع يتماشى مع أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا يتعارض معها، لا يسري هذا البروتوكول بالنسبة للطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة في الصك المتخصص فيما يتعلق بالمورد الجيني المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه."

7- وتشير الجملة الأولى من الفقرة 4(4) إلى أن بروتوكول ناغويا هو الإطار العام الذي ينظم مسائل **الحصول وتقاسم المنافع** لأغراض الاتفاقية. أما الجملة الثانية فتشير إلى أن بروتوكول ناغويا لا يستوعب الاتفاقات الأخرى بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بل يعمل كنظام آخر في الحالات التي لا توجد فيها صكوك متخصصة تستوفي شروط معينة. ولذلك، فإن أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا يمكن أن توفر أساسا لوضع معايير لتحديد الصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

8- وبالتالي، فإن الصكوك المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع التي تتسق مع أهداف الاتفاقية والبروتوكول سيكون لها الأسبقية بموجب القانون الخاص على البروتوكول بالنسبة للأطراف التي تكون طرفا في تلك الصكوك وفي البروتوكول. وفي هذه الحالة، ستُطبق أحكام الصكوك المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، لا الأحكام الأكثر عمومية الواردة في بروتوكول ناغويا، على الموارد الجينية المحددة التي تغطيها تلك الصكوك المتخصصة ولأغراضها. فمفهوم القانون الخاص ينص على أن القاعدة الخاصة لها الأسبقية على القاعدة العامة. وهو مفهوم مقبول على نطاق واسع نظرا لأن القاعدة الخاصة تعتبر أكثر فعالية في تنظيم الموضوع المعني.

9- وتشير الفقرة 4(4) إلى "صكوك"، وبالتالي تغطي المعاهدات (الملزمة) فضلا عن الاتفاقات الدولية الأخرى الرسمية غير الملزمة قانونا، التي تكون قد أقرتها جهات حكومية دولية في إطار معاهدة ما (مثلا، برعاية منظمة دولية منشأة بموجب معاهدة). وكلمة "صك" ليست مصطلحا فنيا في القانون الدولي، ولكن يمكن القول إن هذه الكلمة يمكن أن تشمل الصكوك الملزمة وغير الملزمة ذات الطابع الحكومي الدولي. ويبدو أن استخدام الإشارات إلى "الأطراف" في صك وفي صكوك يدعم القول إنها اعتُمدت على الصعيد الحكومي الدولي. ويدعم هذا القول كذلك إن بروتوكول ناغويا يتناول صكوك أصحاب المصلحة في مادتيه 19 و20.

[1] الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد 1155، رقم 18232.

10- وتوفر ديباجة البروتوكول بعض الإشارات إلى المجالات التي قد تكون ذات صلة لأغراض الفقرة 4(4)، وإن كان ينبغي ألا ينظر إليها على أنها توفر قائمة شاملة. وتسلم الديباجة بالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي وسماته المميزة، وبالحاجة إلى حلول مميزة، وتعترف بالدور الأساسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتذكّر بأنه جرى وضع نظامها المتعدد الأطراف بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي. كما أن المقرر 1/10، الذي اعتُمد بموجبه بروتوكول ناغويا، يسلم كذلك بالمعاهدة كجزء من النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف الديباجة بالدور الأساسي للجنة المعنية بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي تواصل العمل على دعم الأنشطة الوطنية لوضع القوانين فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع لقطاعات فرعية مختلفة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة. كما تشير الديباجة إلى اللوائح الصحية الدولية (2005) الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وإلى أهمية ضمان الحصول على مسببات الأمراض البشرية للتأهب في مجال الصحة العامة ولأغراض التصدي لها.

11- وينبغي أن تُفهم الفقرة 4 من المادة 4 في سياق الأحكام الأخرى لهذه المادة. فالفقرة 4(2) تنص على أن بوسع الأطراف الدخول في اتفاقات دولية أخرى ذات صلة، بما في ذلك اتفاقات متخصصة أخرى متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، "شريطة أن تدعم أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا تتعارض معها". وبالتالي، على الأطراف ألا تضمن أن الاتفاقات المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع لا تُقوّض هذه الأهداف فحسب، بل إنها تسهم أيضا في تحقيقها. وهذا يتماشى مع فهم المبدأ الناشئ للدعم المتبادل، الذي يرتكز عليه بالفعل تنفيذ المادة 4 بأكملها.

12- وفضلا عن ذلك، تكلف الفقرة 4(3) الأطراف بتنفيذ البروتوكول مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بطريقة داعمة لبعضها البعض. وفي تنفيذ هذا البروتوكول، تشجع الفقرة 4(3) على "إيلاء الاعتبار الواجب للعمل المفيد والجاري ذي الصلة أو الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها".

13- ويستند مفهوم الدعم المتبادل إلى فكرة القانون الدولي "كنظام" بحيث تُطبق القواعد الدولية، وبصورة أعم تُفهم على أنها داعمة لبعضها البعض. ويؤثر الدعم المتبادل على سلوك الدول بطريقتين. أولا، فإنه يوجه الدول في تفسيرها بحيث تقوم الدول في حلها للتوترات بين النظم المتنافسة "باستبعاد" الحلول التي تنطوي على إخضاع نظام لنظام آخر. وثانيا، فإنه يقتضي أن تبذل الدول جهودا بحسن نية للتفاوض بشأن الصكوك وإبرامها على نحو يوضح العلاقة بين النظم المحتمل أن تكون متنافسة. والدعم المتبادل مفهوم واسع يشمل وضع القوانين وتفسيرها ولا يقتصر على المعاهدات، ولكنه يمكن أن ينطبق على "الصكوك" الدولية غير المعاهدات.

14- وتمشيا مع القانون الدولي العام، يمثل الهدف والغرض من معاهدة ما معيارا من المعايير الرئيسية للتفسير. وتوضح المادة 1 من بروتوكول ناغويا أن "التقاسم العادل والمنصف" للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية هو الهدف – "الهدف الأساسي" – لهذا البروتوكول. وتشير أيضا إلى ثلاثة سبل لتحقيق هذا الهدف – الحصول على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيا والتمويل. وتنشئ المادة 1 أيضا صلة صريحة بين تقاسم المنافع وهدفي الاتفاقية الآخرين – الحفظ والاستخدام المستدام.

15- وتؤكد الديباجة أن البروتوكول يهدف إلى تنفيذ الهدف الثالث من أهداف الاتفاقية عن طريق تحديد خطوات لتفعيل المادة 15 من الاتفاقية، بشأن الحصول على الموارد الجينية، بهدف مواصلة دعم التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية ذات الصلة بالحصول وتقاسم المنافع. وتشير الديباجة أيضا إلى توفير يقين قانوني بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتعزيز التقاسم العادل والمنصف في المفاوضات بين مستخدمي وموردي الموارد الجينية. ويمكن أيضا، من خلال عدة إشارات في الديباجة، تحديد مفهوم عام للتنمية المستدامة كجزء من هدف بروتوكول ناغويا والغرض منه.

16- وعلى الرغم من أن المعارف التقليدية لم تذكر في المادة 1 من البروتوكول، فإنها مكون رئيسي من النظام الذي أنشأه البروتوكول. ونظرا إلى أنه يمكن أيضا استنتاج الهدف من معاهدة ما والغرض منها من ديباجتها وموادها البرنامجية الأخرى، فإنه ينبغي توجيه الانتباه إلى العديد من الأحكام الأساسية للبروتوكول المكرسة كليا أو في جزء كبير منها للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، فضلا عن الإشارات العديدة إلى المعارف التقليدية في الديباجة، بما في ذلك أهميتها في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

17- ويمكن أن يوفر التحليل المبين أعلاه أساسا لوضع معايير لتحديد الصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع بموجب الفقرة 4(4). وبصورة عامة، ليُصنف صك ما على أنه صك دولي متخصص متعلق بالحصول والتقاسم، ينبغي أن:

(أ) يُتفق عليه من خلال عملية حكومية دولية (قد يكون ملزما أو غير ملزم)؛

(ب) يكون متخصصا؛

(1) ينطبق الصك على مجموعة محددة من الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بموارد جينية تقع بخلاف ذلك ضمن نطاق بروتوكول ناغويا؛

(2) ينطبق الصك على استخدامات محددة للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بموارد جينية تتطلب نهجا متمايزا، وبالتالي متخصصا؛

(ج) يتبادل الدعم مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، وهذا يعني أن يكون الصك متسقا مع أهداف الاتفاقية وبروتوكول ناغويا وداعما لها، ولا يتعارض مع هذه الأهداف، بما في ذلك فيما يتعلق بما يلي:

(1) الاتساق مع أهداف حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(2) التقاسم العادل والمنصف للمنافع؛

(3) توفير اليقين القانوني فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية وفيما يتعلق بتقاسم المنافع؛

(4) الإسهام في التنمية المستدامة، على النحو الذي ينعكس في الأهداف المتفق عليها دوليا؛

(5) المبادئ العامة الأخرى للقانون، بما في ذلك حُسن النية والفعالية والتوقعات المشروعة.

18- وتوفر الدراسة الكاملة مزيدا من المعلومات عن سبل فهم هذه المعايير وتطبيقها.

باء- تيسير التعاون والتفاعل بين الصكوك

19- بغية توفير عناصر بشأن عملية ممكنة للتعرف على الصكوك المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، تستكشف الدراسة الجوانب المختلفة للتفاعل بين النظم الدولية. ويشير التحليل إلى أن القانون الدولي لا يقدم حلولا قاطعة للعلاقة بين الاتفاقات الدولية. فتطبيق المعايير المبينة أعلاه يتطلب إجراء مناقشة عقلانية لكل حالة في سياقها، ويدعو إلى إيجاد حلول عملية تستند إلى مزيد من التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، يبين التحليل أن التفاعل بين النظم قد يوفر فرصا للتعلم المستمر والتعاون المثمر، مما يوفر فائدة متبادلة لتنفيذ مختلف الصكوك الدولية.

20- ولا يعدو التعرف على الصكوك المتخصصة بموجب أحكام الفقرة 4(4) على كونه خطوة واحدة في عملية إدارة جارية لضمان استمرار دعم الصكوك ذات الصلة لأهداف الاتفاقية والبروتوكول. فهو لا يُنهي عن الحاجة إلى النظر في إدارة

التفاعلات مع الصكوك الدولية الأخرى، مما يعني بصورة عامة الحاجة إلى استمرار بذل الجهود لتقاسم المعلومات والتعاون لضمان تحقيق نتائج متآزرة. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام لزيادة فرص التعلم المتبادل بين النظم إلى أقصى حد.

21- وتوجد عدة أمثلة عملية على التفاعل المؤسسي التي يمكن أن تعمل كعوامل إلهام لتطبيق الفقرة 4(4) من بروتوكول ناغويا، بما في ذلك في مجالات القانون الدولي الأخرى.

22- أولا، يمكن إدارة المفاوضات المتعلقة بصك جديد منذ بدايتها على نحو يوفر الدعم المتبادل، على سبيل المثال، عن طريق وضع شرط تفاوضي يسعى إلى تحقيق الاتساق مع صك قائم، وإطلاع هيئة إدارة الصك القائم باستمرار على التقدم المحرز في المفاوضات، و/أو صياغة أحكام نص جديد على نحو يخدم على وجه التحديد الدعم المتبادل. وكان هذا هو الحال بالنسبة للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. فقد جرى توخي التعاون بين الصكين أثناء التفاوض على المعاهدة وأثناء صياغتها، وانعكس ذلك في أحكامها صراحة. وبالإضافة إلى بُعد الدعم المتبادل في وضع القوانين، جرى تعزيز تيسير التعاون من خلال ترتيبات إدارية بين الأمانات، وإمكانية تقاسم المعلومات أثناء اجتماعات الهيئات الإدارية للصكوك ذات الصلة، ومن الناحية التشغيلية، مثلا، من خلال المبادرات المشتركة لبناء القدرة.

23- ومن الأمثلة على النظم الأخرى التي تخاطب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والعكس، المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سياق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفولكلور، والمفاوضات الجارية بشأن التنوع البيولوجي البحري في مناطق خارج نطاق الولاية الوطنية برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة.

24- ويمكن الاطلاع على أمثلة أخرى على التفاعل بين النظم في عمليات التقييم أو إعداد التقارير الدورية المشتركة، واستراتيجيات التداول المصممة لتعزيز التعلم وتقاسم المعلومات وتيسير الحوار المنتظم بين النظم الحكومية الدولية. ومن الأمثلة على الأخيرة فريق الاتصال المشترك بين الوكالات المعني بالأنواع الغريبة الغازية، وهو مبادرة من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بعضوية تضم 10 أمانات منظمات حكومية دولية، من بينها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة التجارة العالمية. والغرض من الفرصة المنتظمة للحوار التي يوفرها الفريق المشترك بين الوكالات "معالجة الثغرات وحالات عدم الاتساق في الأطر التنظيمية الدولية للوقاية من الأنواع الغريبة الغازية والسيطرة عليها واستئصالها،" وكذلك تيسير إعداد القواعد والمعايير، وتعزيز تقاسم المعلومات وبناء القدرة.

25- ومن منظور عملي، توضح الأمثلة المذكورة أعلاه عدة طرق (رسمية إلى حد ما) يمكن من خلالها أن تدار بعناية حالات تداخل النظم لتحقيق نتائج متآزرة، حتى عندما لا تكون عضوية النظم ذات الصلة متطابقة.

جيم - سيناريوهات لعملية التعرف على الصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع

26- لا تتوخى الفقرة 4(4) من بروتوكول ناغويا عملية للاعتراف بالاتفاقات المتخصصة ولا تدعو إلى عملية من هذا القبيل. إلا أن التحليل المبين أعلاه يشير إلى أنه عند النظر في عملية للاعتراف بصك دولي متخصص ينبغي مراعاة ما يلي: (أ) أنه يمكن اتخاذ مبادرات للاعتراف بالصكوك المتخصصة أو التفاعل معها (بطريقة أخرى) على مستويات مختلفة، مع وجود جهات أو هيئات مختلفة تؤدي أدوارا مختلفة؛ (ب) أن التعرف في حد ذاته لا يلغي الحاجة إلى النظر في إدارة التفاعلات مع الصكوك الدولية الأخرى، التي تتطلب عموما بذل جهود مستمرة لتقاسم المعلومات والتعاون؛ (ج) أنه ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان توفير أقصى قدر ممكن من فرص التعلم المتبادل بين النظم.

27- واستنادا إلى التحليل، يمكن توخي ثلاثة سيناريوهات للاعتراف (أو شكل آخر من أشكال إدارة التفاعل بين النظم) بالنسبة لبروتوكول ناغويا والصكوك المتخصصة. ولا تستبعد هذه السيناريوهات بعضها البعض، ولكن يمكن أن تتداخل، ومن الناحية المثلى أن تُكمل بعضها البعض.

28- *الاعتراف من قبل مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا* – يمكن القول إن الاعتراف الجماعي من الأطراف في سياق مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا سيكون أقوى حجة وأكثر شفافية ومنهجية. وتستفيد المعايير المبينة أعلاه من الوضع المتعدد الأطراف لتقييم آراء مختلف الأطراف في بروتوكول ناغويا والبحث عن نهج مقبول على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى ضمان الاتساق مع أهداف الاتفاقية وبروتوكول ناغويا المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي، الذي يعتبر شاغلا مشتركا للبشرية، تشير إلى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف بوصفه منتدى اتخاذ القرارات الشفافة والشاملة للجميع الذي يناقش التعاون بشأن المسائل التي تثير قلقا مشتركا والتي ينبغي تقديمها على مصالح فرادى الدول.

29- وبما أن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف يتخذ قراراته المتعلقة بهذه المسألة بتوافق الآراء فإن هذا يعزز شرعية الاعتراف بالصكوك المتخصصة، مما يعزز الاتساق بين ممارسات الدول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف سيكون في وضع موات ليأخذ في الحسبان إرادة جميع الأطراف في بروتوكول ناغويا، ويناقش طابع الصكوك قيد النظر. وسيكون أيضا في وضع موات ليأخذ في الحسبان الآراء المختلفة المتعلقة بالطريقة المعقولة لتطبيق الصكوك بأقل إرباك لعمل النظام القانوني. ومن شأن الصلاحيات الحالية التي يتمتع بها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا أن تمكنه بالفعل من أداء هذه المهمة، لا سيما صلاحية تقديم توصيات بشأن المسائل الضرورية لتنفيذ البروتوكول، كجزء من نظرته العامة الكلية للتنفيذ الفعال وتعزيزه له.

30- وتشتمل عيوب هذا النهج على احتمال افتقار مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف إلى الخبرة في المسائل المتخصصة قيد النظر والحساسية الدبلوماسية المحيطة بالحاجة إلى احترام ولايات المنظمات الدولية الأخرى واستقلالية النظم الدولية الأخرى. وقد تشكل الاختلافات في عضوية الدول تحديات إضافية لاتخاذ القرارات في المنتديات المختلفة.

31- وفي ضوء الاعتبارات السابقة، من الصواب أن تعمل الأطراف في بروتوكول ناغويا على ضمان إجراء حوار على الصعيد الدولي مخصصا تحديدا للدعم المتبادل والتعلم المتبادل بين مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف والمنتدى الذي قد يُناقش فيه صك جديد. وبالإضافة إلى ذلك، على الصعيد المحلي، تقع على عاتق السلطات المعنية لدى الأطراف (يحتمل أن تكون في قطاعات مختلفة) مسؤولية التأكد من أن نهج الدعم المتبادل الذي اقترحه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف يجري اتباعه في سياق التفسير والتنفيذ في المنتديات الأخرى وفي إطار الصكوك الدولية المتخصصة الأخرى.

32- *الاعتراف من قبل منتدى دولي آخر* – يتمثل سيناريو آخر في أن تأخذ منتديات دولية أخرى زمام المبادرة. ويوفر هذا أيضا نهجا متعدد الأطراف يتطلب التقيد بالمعايير التي يعتمدها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا من أجل دعم الادعاء بأدلة تفيد بأن الصك المتخصص يتماشى مع أهداف البروتوكول والاتفاقية. والميزة الرئيسية لهذا النهج هي أن المنتدى الأكثر تخصصا يكون في وضع موات ليقرر إذا كان صك ما متخصصا متعلقا بالحصول وتقاسم المنافع، استنادا إلى ولايته وخبرة أعضائه. إلا أن مسائل تتعلق باليقين القانوني قد تنشأ لأن الأطراف في البروتوكول ليست جميعها أطرافا في المناقشات في المنتديات الأخرى.

33- وفي ضوء هذ الاعتبارات القانونية وحالات عدم اليقين، سيكون من الصواب بالنسبة للأطراف في بروتوكول ناغويا أو الحكومات الأخرى التي تشارك في منتديات أخرى أو المنظمة الحكومية الدولية التي يجري في إطارها إعداد الصك أن تسترعى انتباه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا إلى الاعتراف المقترح ليحيط به علما ووضع ترتيبات لتيسير التعاون. ومن شأن تبادل المعلومات والتعاون بين المنتديين في مرحلة مبكرة من المفاوضات أن ييسر العلاقة بين بروتوكول ناغويا والصك الآخر بعد إبرامه، ويساعد على تجنب الصعوبات. وتجدر الإشارة إلى أن إجراء حوار موجه تحديدا للتعلم المتبادل بين مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول والمنتدى الآخر بغرض تطبيق المعايير التي يعتمدها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول يوفر أفضل فرصة لضمان الدعم المتبادل. ومن

الناحية المثلى، يمكن أن يبدأ الحوار من المراحل المبكرة من المفاوضات، بما في ذلك التفاوض بشأن الولاية لتحقيق الاتساق بين الصكين.

34- وحتى إذا لم تعترض الأطراف في بروتوكول ناغويا، قد يظل مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول مسؤولا عن الإحاطة علما بالمبادرة الجارية في أي منتدى آخر والنظر في الأثر المترتب (الآثار المترتبة) على الاعتراف بموجب أحكام الفقرة 4(4)، تحديدا عدم تطبيق البروتوكول على المورد الجيني وأغراض الاتفاق المتخصص بالنسبة للأطراف في البروتوكول التي تكون أطرافا في الصك المتخصص.

35- *مبادرة من طرف أو مجموعة أطراف* – قد يعترف طرف أو مجموعة من الأطراف في بروتوكول ناغويا بصكوك دولية متخصصة معينة عملا بأحكام الفقرة 4(4) من بروتوكول ناغويا. ويتمثل عيب هذا النهج في أنه أقل السبل المؤدية إلى تحسين نظام التنسيق بين المؤسسات بصورة منهجية ومنظمة. كما أنه من المرجح أن يقوّض اليقين القانوني بين الأطراف في بروتوكول ناغويا. ومن الناحية الأخرى، قد تثبت المبادرات التي يطلقها طرف أو مجموعة من الأطراف أنها مفيدة للإسهام في إطلاق مبادرة متعددة الأطراف في المستقبل عن طريق توفير "مختبر" لاستكشاف كيف يمكن أن تتسق النظم عمليا؛ بل حتى إنها قد تعزز تنفيذ بروتوكول ناغويا بإنشائها شبكات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي. وفي هذا السياق، يمكن أن يؤدي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول دورا هاما في مجال تقاسم المعلومات ونشرها، موفرا بذلك إرشادات لمواصلة العمل على مستوى يضم العديد من الأطراف أو أطراف متعددة.

36- وعلى نحو مماثل لما ذُكر في السيناريو الثاني أعلاه، يتوقع من الطرف الذي يقرر أو الأطراف التي تقرر الاعتراف بصك دولي متخصص تطبيق المعايير التي اعتمدها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا لدعم الادعاء بأدلة تفيد بأن الصك المتخصص يتماشى مع أهداف البروتوكول والاتفاقية. ويمكن أن تنشأ مسائل تتعلق بعدم اليقين القانوني، كما نوقش في إطار السيناريو الثاني. ولذلك سيكون من الصواب أن تنقل الأطراف هذا الاعتراف إلى انتباه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول لينظر فيه ويضع ترتيبات لتيسير التعاون. ويتعين أن ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في الآثار المترتبة على الاعتراف بموجب أحكام الفقرة 4(4)، تحديدا عدم تطبيق البروتوكول على الموارد الجينية وأغراض الاتفاق المتخصص بالنسبة للأطراف في البروتوكول التي تكون أطرافا في الصك المتخصص.

دال - عناصر لعملية مثلى تتعلق بصك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع

37- يمكن النظر في العناصر التالية لعلمية بشأن صكوك دولية متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع يمكن اعتبارها صكوكا متخصصة لأغراض الفقرة 4(4) من بروتوكول ناغويا، استنادا إلى مزايا كل سيناريو من السيناريوهات التي نوقشت في الجزء الفرعي السابق.

38- وبافتراض أن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا اتفق على معايير للاعتراف بصك متخصص عملا بأحكام الفقرة 4(4)، يمكن أن تتم العملية المثلى لتعظيم فرص تحقيق الدعم المتبادل والتعلم المتبادل بين البروتوكول والصك المتخصص المتعلق بالحصول وتقاسم المنافع وفقا للخطوات التالية:

(أ) ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في المعلومات الضرورية (بما في ذلك تلقي أو طلب مشورة من هيئاته الفرعية، وتلقي أو طلب معلومات عن المبادرات المحتملة أو الفعلية من نظم أو أطراف أخرى)، تحت بند جدول أعماله المتعلق بالتعاون الدولي؛

(ب) يشجع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول المنتديات الحكومية الدولية الأخرى و/أو الأطراف أو الحكومات الأخرى التي تعتزم إعداد صك دولي يمكن الاعتراف به كصك دولي متخصص متعلق بالحصول

وتقاسم المنافع على: (1) تحديد ولاية تفاوض تسعى لتحقيق الاتساق مع بروتوكول ناغويا على أساس معايير الاعتراف المعتمدة وفقا لأحكام الفقرة 4(4)؛ (2) إبقاء مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول على علم بالتقدم المحرز في المفاوضات؛ (3) إدراج أحكام في الصك الجديد تتناول بالتحديد الدعم المتبادل؛ (4) إقامة/تقوية التعاون بين الأمانات (مثل تقاسم المعلومات ومبادرات بناء القدرة المشتركة)؛

(ج) ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في الآثار المترتبة على اعتراف منتديات أخرى أو أطراف أخرى في بروتوكول ناغويا على أساس المعايير المعتمدة و/أو يقرر أن يعترف أو لا يعترف بصك دولي ما على أنه اتفاق متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع؛

(د) يقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول وضع عملية منهجية ومستمرة للتفاعل بين النظم لضمان الاتساق والتآزر في اتخاذ القرارات على المستويين المؤسسي والتنفيذي. ويمكن النظر في خيارات شتى، بما في ذلك إنشاء منتدى دائم للحوار والتنسيق (انظر الأمثلة في الجزء 5–3 من الدراسة). وسيكون التبرير المنطقي للأخذ بهذه الخيارات أنها تمكّن من جني فوائد التعلم وضمان استمرار فعالية مجمع نظم الحصول وتقاسم المنافع.

39- ولكي تكون هذه العملية فعالة، ينبغي أن تضمن الأطراف في بروتوكول ناغويا، على المستوى المحلي، أن السلطات المعنية (ربما في قطاعات مختلفة) تتبع نهج الدعم المتبادل الذي اقترحه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في سياق المفاوضات وفي جهود التفسير والتنفيذ التي تُبذل في منتديات أخرى وفي إطار صكوك دولية متخصصة أخرى. ويتطلب ذلك أن تبذل الأطراف جهودا (أ) لاطلاع السلطات ذات الصلة، التي قد تناقش أو تفسر أو تنفذ صكا متخصصا للحصول وتقاسم المنافع، على المعايير، (ب) إجراء حوار منظم موجه للدعم المتبادل والتعلم المتبادل على الصعيد المحلي.

ثانيا- عناصر مقترحة لمشروع توصية

40- في ضوء المعايير والعناصر لعملية مثلى حُددت من خلال التحليل أعلاه، قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في أن توصي بأن يقوم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا في اجتماعه الثالث بما يلي:

(أ) اعتماد المعايير الخاصة بالصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع في سياق أحكام الفقرة 4 من المادة 4 من بروتوكول ناغويا على النحو المبين في المرفق أدناه؛

(ب) إحالة المعايير إلى المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وإلى الأطراف والحكومات الأخرى لكي تطبقها في إعداد صكوك دولية متخصصة محتملة متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع و/أو الاعتراف بهذه الصكوك؛

(ج) دعوة المنظمات الحكومية الدولية الأخرى و/أو الأطراف والحكومات الأخرى التي تعتزم إعداد صك دولي قد يعترف به كصك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع إلى السعي إلى تحقيق الاتساق مع بروتوكول ناغويا في إطار معايير الاعتراف التي اعتمدت في الفقرة (أ) أعلاه؛

(د) دعوة المنظمات الحكومية الدولية الأخرى و/أو الأطراف والحكومات الأخرى لتتقاسم مع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول ناغويا معلومات عن الخطوات التي اتخذت لإعداد صكوك دولية متخصصة متعلقة بالحصول وتقاسم المنافع و/أو الاعتراف بها؛

(هـ) أن يطلب إلى الأمينة التنفيذية أن تواصل متابعة التطورات في المنتديات الدولية ذات الصلة؛

(و) الموافقة على إدراج بند دائم على جدول أعمال اجتماعاته القادمة يتعلق "بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى" لتقييم التطورات في المنتديات الدولية ذات الصلة؛

(ز) الموافقة على أن ينظر في اعتراف هيئة حكومية دولية أخرى و/أو طرف أو مجموعة أطراف بصك دولي على أنه صك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع، و/أو الإحاطة علما به، و/أو الموافقة عليه؛

(ح) أن يطلب إلى الأمينة التنفيذية أن تدعو أمانات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة لتشكيل فريق اتصال معني بالحصول وتقاسم المنافع لتيسير وتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق؛

(ط) تشجيع الأطراف والحكومات الأخرى على التنسيق، على الصعيد الوطني، فيما يتعلق بمسائل الحصول وتقاسم المنافع التي تُتناول في المنتديات الدولية المختلفة بهدف دعم نظام دولي متماسك للحصول وتقاسم المنافع؛

(ي) تشجيع الأطراف والحكومات الأخرى الأطراف في بروتوكول ناغويا وفي صك دولي متخصص متعلق بالحصول وتقاسم المنافع أو التي قد تصبح أطرافا فيه، على اتخاذ إجراءات لتنفيذ الصكين على نحو يحقق الدعم المتبادل.

المرفق

معايير للصكوك الدولية المتخصصة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع في سياق الفقرة 4 من المادة 4 من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدامها

1- *أن يُتفق على الصك على الصعيد الحكومي الدولي* – يتم إعداد الصك والموافقة عليه من خلال عملية حكومية دولية. ويمكن أن يكون الصك ملزما أو غير ملزم.

2- *أن يكون الصك متخصصا* – أي أن الصك:

(أ) ينطبق على مجموعة محددة من الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بموارد جينية تقع بخلاف ذلك ضمن نطاق بروتوكول ناغويا؛

(ب) ينطبق على استخدامات محددة للموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بموارد جينية تتطلب نهجا متمايزا، وبالتالي متخصصا.

3- *أن يوفر الصك دعما متبادلا* – يكون الصك متسقا مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا، ويدعم هذه الأهداف ولا يتعارض معها، بما في ذلك فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الاتساق مع أهداف حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ب) التقاسم العادل والمنصف للمنافع؛

(ج) اليقين القانوني فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية أو المعارف التقليدية، وفيما يتعلق بتقاسم المنافع؛

(د) الإسهام في التنمية المستدامة، على النحو الذي ينعكس في الأهداف المتفق عليها دوليا؛

(هـ) المبادئ العامة الأخرى للقانون، بما في ذلك حُسن النية والفعالية والتوقعات المشروعة.